

جواز السفر خلال ربع ساعة في القنيطرة

القنيطرة- خالد خالد

كشف رئيس فرع الهجرة والجوازات في القنيطرة العقيد أمين الصمادي عن المباشرة بإصدار جواز السفر كاملاً من القنيطرة بعد تركيب منظومة لإصدار الجوازات واتخاذ جميع الإجراءات المناسبة وتأمين جميع التجهيزات اللازمة من مستلزمات سلكية ولاسلكية.

وبين الصمادي أن الإجراءات المتخذة ساهمت في الإسراع في استصدار جوازات السفر والحصول عليه بكل يسر وسهولة وأصبح بإمكان المواطن الحصول على جواز السفر الفوري خلال ربع ساعة فقط في حال استكمال جميع الوثائق والأوراق المطلوبة، مشيراً إلى أن جوازات السفر سابقاً كانت تصدر من إدارة الهجرة بدمشق وكان المواطن يضطر للذهاب إلى دمشق لاستكمال استصدار جواز السفر، مضيفاً: ولكن بعد تحرير المنطقة وعودة الأمن والأمان إلى المحافظة باشرت الإدارة بتوجيه من وزارة الداخلية بتركيب المنظومة الحديثة بهدف تخفيف الأعباء عن أبناء المحافظة وعدم اضطرابهم للذهاب إلى دمشق وبالتالي اختصار الوقت والجهد وفي ظل وجود الأحوال المدنية لإصدار إخراجات القيد والبيانات العائلية والمصرف التجاري ضمن الحي الخدمي بمدينة البعث.

ولفت رئيس فرع إدارة الهجرة والجوازات بالقنيطرة إلى أنه وتنفيذاً لتوجيهات الوزارة في تسهيل الإجراءات والقضاء على الروتين للراغبين في استصدار جواز سفر لمن هو خارج القطر «العادي والمستعجل» تم تحصيل قيمة الرسم القنصلي ووضع في حساب مديرية مالية محافظة القنيطرة والذي تم فتحه لدى المصرف التجاري في الحي الخدمي بمدينة البعث ليتم إيداع الرسوم القنصلي فيها، بعد أن كان لزاماً على المواطنين الراغبين في استصدار جواز سفر لمن يقيم خارج القطر بمراجعة مصرف سورية المركزي بدمشق لدفع قيمة الرسم القنصلي لقاء رسوم جواز السفر.

يذكر أن عدد جوازات السفر التي تم استصدارها من فرع الهجرة والجوازات بالقنيطرة نحو ٣٠٠٠ جواز وذلك منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية تشرين الثاني.



سقف التوقعات

حلب تنفض غبار الحرب وتعود للحياة من جديد

المحافظ لـ«الوطن»: ١٦ ألف منشأة صناعية وحرفية عادت للعمل

١٧٧٠ مشروعاً خديماً وترميم ٤٥٢٠ منزلاً بعد التحرير - عشرة آلاف بناء متضرر في حلب - إعادة الطلاب إلى ١٤٣٠ مدرسة في الريف والمدينة

محمود الصالح

كشف محافظ حلب حسين دياب عن انجاز ١٧٧٠ مشروعاً خديماً في المناطق المحررة في حلب، مبيّناً أنه تم ترميم ٤٥٢٠ منزلاً في الريف والمدينة وإعادة ١٦١ مخبئاً إلى العمل، هذا وغيره الكثير عن واقع حلب الخدمي محور حديث لـ«الوطن» مع المحافظ وفيما يلي نص الحديث كاملاً.

يقترب العام الثالث من نهايته لتحرير حلب من الإرهاب، ماذا أنجزتم لنفض غبار الإرهاب عنها؟ بعد تطهير أحياء مدينة حلب والريف الشرقي على أيادي أبطال الجيش العربي السوري، تم تشكيل خلية عمل للوقوف على واقع هذه المناطق، وكان التوجيه الكريم من سيد الوطن الرئيس بشار الأسد وبدعم تام من رئيس مجلس الوزراء بالإسراع لعودة الأهالي إلى منازلهم، وبالفعل تم وضع خطة إسعافية، حيث تم توزيعها على مراحل وفق جدول أولويات وبلغت مجمل المشاريع الخدمية المنتهية وعلى جميع الموازات (استثمارية- إعادة إعمار- مستقلة) بالإضافة لمساهمة المنظمات حتى تاريخه ١٧٧٠ مشروعاً.

وتم ترحيل ما يزيد على ٣٠٣ ملايين متر مكعب من الأنقاض في المدينة إضافة لترحيل ٥٧٨٥ آية مدمرة من أحياء المدينة وتمت إنارة ٤٧ ساحة وتقاطعاً ونقفاً في المدينة كما بلغت مساحة الشوارع المزففة نحو ١,١٥٠ مليون م^٢ في المدينة، وتم تركيب عدد كبير من الأعمدة وأجهزة الإنارة

بالطاقة البديلة في المدينة والريف، وبلغ عدد المشاريع المنتهية أو التي هي قيد الانتهاء مجلس مدينة حلب حوالي ٣١٣ مشروعاً تشمل التزفيت والتعبيد وتأهيل المباني ومناطق صناعية ومشروع المنظومة المرورية وتم الانتهاء من تأهيل جسر الشعار وجسر الحج.

وعلى مستوى تأمين احتياجات المواطنين بلغ عدد المخابز العامة والخاصة العاملة ١٦١ مخبئاً وتم تفعيل ٤٨ محطة وقود في المدينة والريف كما تم إحداث أكثر من ١٩ خط نقل داخلي ضمن المدينة والريف، وفي قطاع التربية بلغ عدد المدارس العاملة للعام الدراسي الحالي ١٤٣٠ مدرسة في المدينة والريف، حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة ٥٣١ مشروعاً، كما بلغ عدد المشاريع في قطاع الصحة من صيانة وتأهيل مراكز صحية وعيادات ومنظمة إسعاف وغيرها ٣٩ مشروعاً كما بلغ عدد مشاريع الصرف الصحي صيانات وتأهيل واستبدال شبكات الصرف الصحي وغيرها في هذا المجال ٨٣ مشروعاً، وبلغ عدد مشاريع مياه الشرب ٢٦٣ مشروعاً والعمل جار حالياً على تنفيذ خط كهربائي من حماة إلى حلب ٤٠٠ ك.ف ليكون مصدراً آخر لتغذية مدينة حلب بعد ترميم خط ٢٣٠ ك.ف ١ وتحسين وضع الكهرباء فيها بالإضافة إلى إعادة تفعيل محطة (ف١ مقابل معمل الكابلات)، كما تمت إعادة تأهيل حوالي ١١٥٠ مركزاً تحويلياً (سكنياً وصناعياً) بالإضافة إلى تأهيل المراكز الخدمية للأبنية السكنية وإعادة تأهيل الخارج - وفي قطاع الاتصالات تم إنجاز ما يقرب من ٥٤ مشروع.

• مازال الريف الشرقي المحرر في حلب يعاني من نقص في بعض الخدمات الأساسية ومنها الكهرباء والصحة، متى سيتم إعادة الكهرباء إلى كامل المناطق؟

إن العمل على مستوى الريف كان يتم على التوازي مع المدينة فالمشاريع التي تم الانتهاء منها هي على مستوى المدينة والريف فقد بلغ عدد مشاريع مديرية الخدمات الفنية في ريف المحافظة (من ترحيل أنقاض وصيانة وتأهيل أبنية مدرسية وطرق وصرف صحي ونفايات صلبة وحوايات وتوريد مياه) بحدود ١٨٧ مشروعاً.

وفيما يخص الواقع الكهربائي فإنه يتم العمل بشكل تدريجي على تأمين التغذية الكهربائية لكامل أحياء المدينة والريف الشرقي حسب المواد المتوفرة

من مراكز تحويل وشبكات وذلك بسبب الخطر الاقتصادي الجائر المفروض على سورية أما الواقع الصحي فهناك ما يقرب من ٣٦ مركزاً صحياً موزعاً بالريف بالإضافة إلى العيادات المتنقلة وفرق طبية جواله وحملات لقاح مستمرة وبشكل دوري، بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع المحلي من جمعيات خيرية ومنظمات دولية للمساعدة في الجانب الطبي والصحي بالإضافة إلى تعزيز الموارد الذاتية للوحدات الإدارية من خلال مشاريع تنموية استثمارية تحقق ترحيل أنقاض وصيانة وتأهيل أبنية مدرسية وطرق وصرف صحي ونفايات صلبة وحوايات وتوريد مياه) بحدود ١٨٧ مشروعاً.

وفيما يخص الواقع الكهربائي فإنه يتم العمل بشكل تدريجي على تأمين التغذية الكهربائية لكامل أحياء المدينة والريف الشرقي حسب المواد المتوفرة

• تعتبر مشاريع الري واستصلاح



الأراضي هي القاعدة الأساسية في التنمية، ماذا جرى حتى الآن بخصوص إعادة تشغيل مشروع الباب وتادف؟

إن الزراعة هي رديف للصناعة في حلب ومن هنا كان الاهتمام بإعادة إحياء القطاع الزراعي من خلال إعادة تأهيل شبكات الري وتشجيع الفلاحين بالعودة للأراضي لزراعتها وبلغ عدد مشاريع تنفيذ عبارات وإصلاح آقنية ٢٨ مشروعاً كما تم العمل على إعادة ضخ المياه في آقنية الري لإرواء الأراضي في جزء من الريف الشرقي من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي وإعادة تأهيل الجسور على آقنية الري عدد ٤ جسور وثلاث عبارات، كما بلغ عدد مشاريع مديرية الزراعة ١٠ مشاريع بالإضافة إلى تأهيل ٤٠ دائرة زراعية وشعبة ووحدة

إرشادية لريف المحافظة لتقديم خدمات للسورية، ومع ذلك ما زالت شكاوى القطن في حلب بعد توقف دام ٩ سنوات ما يدل على تعافي القطاع الزراعي.

• يشكو أبناء المناطق المتضررة من عدم صرف تعويض أضرار، وبالتالي عدم قدرتهم على العودة إلى مناطقهم، ما هي حقيقة الأمر، وما هي الحالات التي تم توثيقها، والتي صرفت لها المبالغ؟

إن الأضرار التي لحقت بالأبنية السكنية في الريف والمدينة كبيرة جداً فقد بلغ عدد المنازل المتضررة ضرراً شديداً حسب الخطة التنظيمية للعام لمدينة حلب حوالي ١٠ آلاف بناء (يشمل عدة شقق) وتم تشكيل لجان التقييم لوضع هذه الأبنية بالإضافة إلى تجهيز أضراب الأضرار للمنازل (غير المتضررة ضرراً إنشائياً كبيراً) لرفعها للوزارة من أجل تعويض المواطنين ولكن نتيجة العدد الكبير من هذه المنازل المتضررة سواء في حلب أم في جميع المدن والقرى التي حررها الجيش العربي السوري على امتداد الجغرافيا السورية ونتيجة الحصار كما أسلفنا فقد تأخر صرف التعويضات حسب جدول الأولويات لدى لجنة إعادة الإعمار الرئيسية وبالتوازي كان العمل بترميم المنازل بالتعاون مع المجتمع الأهلي والمنظمات يسير بخطوات مقبولة فتمت استهداف الأحياء والقرى التي يعود إليها السكن حيث يتم ترميم الأبنية السليمة إنشائياً فقد بلغ عدد هذه الأبنية المستهدفة بالترميم ٤٥٢٠ منزلاً (منفذاً أو قيد التنفيذ).

• تصنف حلب كعاصمة للصناعة السورية، ومع ذلك ما زالت شكاوى الصناعيين مستمرة من عدم تقديم التسهيلات المطلوبة لإعادة نهوض الصناعة، ماذا فعلتم لتجديد إنتاج الصناعة الحليّة؟

لأن حلب هي عاصمة الصناعة السورية فقد كان اهتمام الحكومة بإعادة حلب عاصمة الاقتصاد والصناعة، فقد عاد للعمل حوالي ١٦٢١٣ منشأة صناعية أو حرفية حيث تم العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية الكلاسة -والعرقوب -والبليرمون والشيف والراموسة وغيرها من حيث إزالة الأنقاض كما بلغ عدد المنشآت المنتجة فعلياً في المدينة الصناعية في الشيخ نجار ما يقارب من ٥٩٠ منشأة وبلغ عدد مشاريع إعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية من مياه وهجرباء وصرف صحي وحدائق ومنصفات في المدينة الصناعية في الشيخ نجار ١٢٨ مشروعاً كما يتم العمل على وضع الدراسات لمدينة الأمراض في الشيخ نجار وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من الدراسات بالإضافة لإطلاق مشروع السكن العمالي في الشيخ زيات بالإضافة إلى العمل على تأهيل المنطقة الصناعية والحرفية جبرين وذلك بغية السعي لإخراج مهنة إصلاح السيارات إلى إطفاء المدينة. وإنشاء دائماً في محافظة حلب جنباً إلى جنب مع الصناعيين لإعادة حلب لتأخذ مركزها العالمي صناعياً، وإعادة بناء سورية التي حققت دماء شهدائها وساعد أبطال الجيش العربي السوري.

في السلمية شكاوى من ارتفاع الأسعار وخاصة «المتة»

حماة- محمد أحمد خبازي

مدينة سلمية من أكثر مدن محافظة حماة استهلاكاً لمادة المتة بأنواعها، وارتفاع سعرها المفاجئ مؤخراً وخصوصاً مع ارتفاع سعر صرف الدولار، والهبة السعرية بعد زيادة الرواتب والأجور للعاملين بالدولة والمقاعديها، جعل الأغلبية العظمى من أهاليها بحالة استياء عام زائدة قليلاً عن استيائهم الشديد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية التي عمد العديد من التجار إلى رفع أسعارها رغم ملاحقة دوريات الرقابة التموينية وحماية المستهلك لهم.

عضو غرفة التجارة والصناعة أمين فلوم بين لـ«الوطن» أن الأسعار في سلمية ارتفعت بشكل جنوني بسبب جشع بعض التجار الزائد، وأن الرقابة التموينية على الأسواق ضعيفة وتستهدف الباعة الصغار وتستتني التجار الكبار الذين هم السبب الرئيسي بهذه الحالة المؤسفة التي يعيشها المواطن. وتساءل: لماذا لا يتم ضرب مستودعات التجار الكبار المخزنة فيها مواد بإجازات استيراد قديمة، أي قبل ارتفاع سعر صرف الدولار. رئيس شعبة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بسلمية محمد عزويقي بين لـ«الوطن» أن أسعار المتة تتابع على مدار الساعة كونها من المواد الأكثر طلباً بالمدينة، من الشبعية والمديرية بحماة والوزارة بدمشق، وللعلم الشركة المستوردة سعرت لتجار الجملة بالمدينة العلية بـ٩٣ ليرة، على أن يتابع بالمفرق ما بين ٥٠٠ و٥٢٠ ليرة، وفوق هذا السعر يعتبر مخالفة مضيافاً؛ تتنمى من المواطنين الإبلاغ عنها عند شرائهم بسعر زائد لتتحرك دورياتنا فوراً وتبادر إلى مخالفة المخالفين الذين لا يتقيدون بالاستسعيرة النظامية.

وعن الضبوط التي تظفها الدوريات بعد صدور مرسومي الزيادة بين أن عددها ٣٦ ضبطاً إضافة إلى ٢٠ إغلاقاً لحال كانت تعلن أسعاراً زائدة لموادها ولعدم تداول فواتير بيعها والبيع بسعر زائد في بعضها الآخر.

نصاب الوزير «التدريسي» ساعتان أسبوعياً.. وباقي المناصب؟

حاج حسين لـ«الوطن»: تولي دكاترة الجامعات للمناصب «مقنون».. والأداء يعود لضمير الأستاذ

فادي بك الشريف

غالباً ما يواجه العديد من الأقسام في الكليات الجامعية نقصاً كبيراً في الكادر التدريسي أو تراجعاً في مستوى الأداء التدريسي، ويعود ذلك لسبب مهم وحيوي هو ندب الدكتور الجامعي لإحدى الجهات الحكومية وتبويه منصباً حساساً في الحكومة، وقد يكون هذا النذب جزئياً أو كلياً.

لهذا الموضوع عدة تأثيرات، لكن يعتبر الجانب العلمي هو المؤثر الأبرز يضاف إليه النقص الكبير في الكادر التدريسي الذي أصبح معروفاً لدى الجميع، ففي بعض الأحيان لا يمكن لهذا الوزير أو المدير أو «صاحب المنصب» أن يوفق بين أدائه الوظيفي كمسؤولية ملقاة على عاتقه وبين محاضراته العلمية التي تحتاج لتحضير، والتفرغ لإجابات الطلاب ومناقشتهم، وخاصة طلاب الدراسات العليا «ماجستير أو دكتوراه» التي تحتاج لقراءة ودراسة أوراق العمل أو أبحاث، ناهيك عن مناقشة الرسائل العلمية ومواكبة كل جديد، علماً أن كلية الاقتصاد بدمشق تعتبر من أكثر الكليات التي يتولى أساتذتها مناصب حكومية مختلفة. وأكد مصادر «الوطن» أن هناك أقساماً عديدة في جامعات القطر لا تمتلك أي كادر تدريسي يمكن الحديث عنه، فكيف يسمح بنذب دكاترة هذه الأقسام لتغذو شبه فارغة؟ فعلى سبيل المثال، في جامعة البعث (قسم هندسة المعادن) لا يوجد سوى دكتور واحد تجاوز سن التقاعد، كما أن كلية باكلها كلية الفنون الجميلة بجامعة تشرين لا تمتلك سوى ثلاثة دكاترة، إضافة إلى أقسام الهندسة الطبية والتصميم والإنتاج

والحسابات في جامعة تشرين، وغيرها من كليات الجامعات. ناهيك عن مساعي الكثير من أساتذة الجامعات الحكومية لإعادة إلى الجامعات الخاصة ذات الرواتب المغرية التي تصل في بعض التخصصات الطبية إلى مليونين ونصف المليون ليرة «شهرياً»، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه راتب الأستاذ في الجامعات الحكومية ١٠٠ ألف ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الشؤون التعليمية في وزارة التعليم العالي محمد فائد حاج حسن أن تولي دكاترة الجامعات أي مناصب أكاديمية أو حكومية هو «أمر مقنون» وتحكمه قرارات واضحة صادرة عن التعليم العالي وقواعد قانون التفرغ الجامعي، مشيراً إلى أنه يحق لدكتور الجامعة بالنذب الجزئي لتولي أي منصب حكومي. وأكد حاج حسن أن منصب رئيس الجامعة أو معاون الوزير أو الوزير أو أي منصب حكومي، هو مكلف بنصاب ساعات أسبوعياً لممارسة المهام ضمن الجامعة، أقلها ساعتان لرئيس الجامعة والوزير بشكل أسبوعي، و٣ ساعات لمنصب معاون الوزير، و٤ ساعات لنواب رؤساء الجامعات، وأكثرها ٦ ساعات لمنصب المدير في إحدى الجهات أو الوزارات، أي إن النصاب يتراوح بين ساعتين و٦ ساعات بشكل أسبوعي. ليعود حسن بالقول: من الممكن أن يعفى الوزير من التدريس إذا كان يدخل الساعة السابعة صباحاً إلى وزارته ويخرج في الساعة مساءً، ويحكم عمله ومشاغله ضمن الوزارة بشكل كامل. وحول مدى اختلاف أداء دكتور الجامعة قبل المنصب عما بعده، قال حاج حسن: هذا يعود إلى ضمير الأستاذ الجامعي.

